



Private  
Banking



تقرير كامبرج عن العمل الخيري في  
دول مجلس التعاون الخليجي

مركز العمل الخيري الاستراتيجي في جامعة كامبرج

# Giving in the Gulf Cooperation Council (GCC)

Evolving towards strategic philanthropy

ملخص تقرير كامبرج للعمل الخيري في الخليج من اعداد و ترجمة :

عبدالله بن ابراهيم الخبير  
عضو مجلس التنمية الدولية في جامعة هارفارد

<https://www.hks.harvard.edu/centers/cid/about-cid/people/GDC>

الجمعة 18 ربيع الأول 1444هـ 14 أكتوبر 2022

## اهداء

اود ان اهدي هذا المقال للأصدقاء رامي التركي و مصعب المهيدب و احمد  
السويلم و معالي بدر العساكر و معالي الدكتور توفيق الربيعة و معالي  
المهندس احمد الراجحي و ناصر السبيعي و الدكتورة مها الجفالي

"العمل الخيري في دول مجلس  
التعاون الخليجي آخذ في الازدياد  
بالتأكيد. مع هذا النمو يجب أن  
نتذكر دائماً أن هدف المحسنين  
لا ينبغي أن يكون فقط حول  
المبلغ الذي يعطونه ولكن الأثر  
الاجتماعي الذي يحدثونه."  
فاعل خير

## ملخص تنفيذي

### تقرير مركز العمل الخيري الاستراتيجي في جامعة كامبرج

نقدر حجم العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 210 مليار دولار أمريكي و نميل انه قد يصل نحو 260 مليار دولار ( ثمانمائة مليار الى تريليون ريال سعودي ) ،

**[ للاطلاع على الدراسة الكاملة تجد الرابط في الصفحة  
الاخيرة من هذا الملخص : المترجم ]**

ونتوقع أن يستمر العمل الخيري في الخليج في النمو مدعوماً بالقيم الدينية الاسلامية التي تصنف اعمال الخير و الوقف عبادة يؤجر عليها المتبرع و الواقف و المتطوع، و نفوذ التقاليد العربية الراسخة في العطاء والكرم و ازدهار اعمال الخير المؤسسية و الفردية في السنوات الاخيرة مدعومةً بالتحسن المستمر بالحوكمة و العمل المؤسسي و الرقمنة.

تشير معظم المؤشرات إلى مستقبل واعد للأعمال الخيرية في المنطقة اذ تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بخصائص فريدة من نوعها بما في ذلك الجمع بين الثقافات العربية والإسلامية للعطاء من جهة والثروة المتزايدة والازدهار من جهة أخرى، كما ان اهتمام الأجيال الجديدة الناشئة من المحسنين وخطط التحول الحكومية الطموحة يدعم قطاع العمل الخيري و غير الربحي و يعز فرصه.

إن تقاطع هذه العوامل يشكل في النهاية الدوافع والممارسات والاتجاهات في العطاء في دول الخليج العربي. يتطور العمل الخيري في المنطقة بشكل متسارع ويضم مجتمعًا مزدهرًا ومتزايدًا من فاعلي الخير الذين يسعون إلى التعاون وتبادل أفضل الممارسات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي نهاية المطاف يؤدي ذلك الى توسيع نطاق مساهماتهم الخيرية و الوقفية و التطوعية في المجتمع.

هدف مركز العمل الخيري الاستراتيجي في جامعة كامبرج بالتعاون مع مجموعة LGT من هذه الدراسة هو تعميق المعرفة حول الدوافع والممارسات والاتجاهات في العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي.

و نظرًا لنقص البيانات حول العطاء في المنطقة تستند هذه الدراسة الرائدة إلى مراجعة الأدبيات الموجودة ووجهات النظر مع اثنين و ثلاثين من المحسنين والخبراء والمهنيين الذين ساهموا في إثراء هذه الدراسة عبر دول مجلس التعاون الخليجي الست: المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة.

لقد وجدنا 15 نتيجة تبرز النكهة الرائعة للعمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تكشف دراستنا عن اتجاهات مثيرة للاهتمام في المنطقة. تتشابك المعتقدات الدينية بإحكام مع القيم الأسرية والمجتمعية التي تشكل العطاء.

و بينما يفرض الدين حدًا أدنى من العطاء، فإن الممارسات الخيرية في دول مجلس التعاون الخليجي تمتد إلى جذور دينية راسخة و محفزة تعزز العمل الخيري و التطوعي و البذل في اوجه الخير، وهو ما يراه المحسنون جزءًا من واجبهم كأعضاء في المجتمع.

كما أصبحت الأعمال الخيرية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أكثر استراتيجية.

بينما كان العطاء متجذرًا تقليديًا في العطاء الخيري الأقل إحترافية و مؤسسية، يسعى الجيل الجديد من المحسنين بشكل متزايد إلى المساهمة بنماذج فريدة من العطاء و الاعمال الخيرية المؤسسية ذات الأثر من خلال وسائل أكثر استراتيجية تجعلها أكثر استدامة و أثرًا.

و مع ظهور ابناء العائلات الثرية على رأس مؤسسات عائلاتهم الوقفية و الخيرية من الجيل الثاني و الثالث للعائلات الخليجية و جيل شباب الالفية الذين حصلوا على ثقة اسلافهم لادارة برامج الاعمال الخيرية و المنح و التدريب و تطورت ادوارهم في العمل الخيري على رأس الشركات العائلية والأنشطة الخيرية لعائلاتهم و تشكلت تطلعاتهم لتطوير القطاع على أسس صلبة

من الحوكمة و الشفافية و تعظيم الأثر و هو أمر بدأت بواكير  
حصاده في تطوير القطاع غير الربحي في دول الخليج و ينتظره  
المزيد من التطوير المؤسسي في السنوات القادمة.  
مع هذه المجموعة من القادة الشباب المندفعين بحماس و  
شغف للعمل الخيري يأتي الطلب المتزايد على مزيد من  
الابتكارات وأساليب ريادة الأعمال للمؤسسات و الجمعيات  
الخيرية مدعومة ببيانات قوية ومنهجيات سليمة.

هناك أيضًا اعتراف متزايد بقيمة التعاون والعمل و التنسيق  
المشترك بين المؤسسات الخيرية و التطوعية و بينها و بين  
المؤسسات الحكومية الداعمة لهذا القطاع. كما أن الارتباط  
المتنامي بين المبادرات الحكومية والعمل الخيري يمنح  
المحسنين فرصًا لتوسيع نطاق تأثيرهم من خلال التعاون  
والمواءمة مع أهداف التنمية الوطنية في بلدان الخليج العربي.

من المتوقع أن ينمو رأس المال الخيري في المنطقة بسرعة مع  
نضوج أسواق رأس المال والطموحات المتزايدة للمكاتب  
العائلية. ومع ذلك لا يُعرف الكثير عن طموحات القطاع حيث

يمكن للأعمال الخيرية أن تضيف قيمة أكثر و ان تتحصل على ما هو مطلوب لدعم نموها وتعظيم تأثيرها الاجتماعي.

العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي كان في الماضي متسماً بقدر من الرغبة في عدم الظهور لأسباب دينية تتعلق بتعظيم الأجر و الثواب المرتبط باخلاص العمل لله عز و جل، و لذلك لم يُعرف العمل الخيري لعقود طويلة بسبب ثقافة التواضع والتقدير وعدم كشف الكثير من المحسنين و المانحين عن هوياتهم حرصاً على الأجر و الثواب الأخروي و تحاشياً للنظر لتك الاعمال من باب التفاخر و الامتنان على المجتمع و نحو ذلك من الاسباب التي جعلت العمل الخيري مخفياً الى حد كبير تحت غطاء التقوى و القيم النبيلة، و هي سمة كانت شائعة في دول مجلس التعاون الخليجي. علاوة على ذلك فإن التركيز المحدود تقليدياً على التقارير المنتظمة وتوحيدها لم يكن في قائمة اولوية مجتمع العمل الخيري و لم تكن المنظومات الحكومية تتطلب الافصاح و التقارير و التطوير المؤسسي المنظم للعمل الخيري.

في ظل ندرة البيانات الهيكلية في المنطقة لا يوجد ما يكفي من البيانات لحصر حجم العمل الخيري الخليجي بصورة دقيقة،



كما توجد تحديات هيكلية أخرى يمكن أن تعرقل إمكانات و فرص نمو العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي، و اهمها تحديات تطوير القدرات البشرية التخصصية اذ يعاني القطاع من مشاكل تتعلق بالقدرات والوصول إلى المواهب و الموظفين المتخصصين و المؤهلين للقيام بأعباء و متطلبات العمل الخيري المؤسسي، لاسيما في مجالات العمل التنموية الخيرية الاحترافية التي تتجاوز الإغاثة الخيرية و توزيع الصدقات على المستحقين، و هناك تباين متزايد بين التطوع إلى متابعة العمل الخيري الاستراتيجي والقائم على الحوكمة و التطبيقات و نماذج العمل الحديثة من جهة والتقاليد الثقافية الموروثة التي تنزع الى البعد عن التنظيم و التطوير و تسعى الى الحفاظ على نمط واحد من الاعمال الوقفية و الخيرية التقليدية التي كانت النمط السائد لمئات السنين.

سيحتاج مجتمع العمل الخيري في الخليج إلى إيجاد طرق للموازنة بين هذه القناعات المتوارثة بالحفاظ على النماذج السائدة و غير المستدامة من العمل الخيري من جهة و فرص التطوير المؤسسي و الاحترافي للعمل الخيري و الوقفي في الخليج.

توفر معالجة هذه التحديات ثروة من الفرص لإجراء مزيد من البحوث لتعميق الفهم وتسهيل النمو.

تتشارك دول مجلس التعاون في كثير من السمات و الخصائص الاجتماعية و الثقافية و السكانية، لكن لا يعني وجود تلك القواسم المشتركة انها لا تتمتع بخصائص متنوعة للغاية من حيث تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسية، هذه الفوارق تثرى العمل الخيري بتنوع مشارب الثقافات و الخلفيات و التي وجدنا انها ظاهرة للعيان ليس بين دول المجلس و لكن حتى على مستوى المناطق و الاقاليم و المدن.

من هذه الفروق الدقيقة يمكن أن تُستنبط رؤى مفيدة تساهم في إثراء و تطوير الفضاء الخيري للمنظمات التطوعية و الوقفية و غير الربحية و تعزيز الأداء المؤسسي و المستدام .

نأمل أن تكون دراستنا بمثابة حافز لمزيد من البحث والمناقشات والتعاون حول فرص تطوير العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي وأن تلهم المعنيين من المجتمع الخيري و التطوعي الى المزيد من الانجازات النوعية و التحول

## المؤسسي المسؤول لمؤسساتهم الخيرية العائلية و التشاركية.

حاول التقرير الغوص في اعماق الدوافع والمحفزات لتطوير مستوى الاداء في مؤسسات العمل الخيري ووجد ان الدوافع طيف واسع من المعتقدات الدينية التي تمثل الدافع الأساس للعطاء و تجويد العمل و اتقانه، كما ان نظرة فاحصة تكشف كيف أن القيم الأسرية لها أهمية قصوى كذلك.

وفي حين أن العطاء في دول مجلس التعاون الخليجي متجذر بعمق في المعتقدات الدينية فإن المحسنين أيضًا مدفوعون بإرث عائلاتهم، وغالبًا ما يكون مستوحى من تعاليم و ممارسات و أدوار آباءهم وأجدادهم في مجتمعاتهم. في الواقع غالبًا ما تكون القيم الدينية والعائلية والثقافية والفردية متداخلة بإحكام وليست عناصر متنافرة. تمثل الموروثات والممارسات الخيرية التي كان يقوم بها الآباء و الاجداد دافعاً لأبنائهم و أحفادهم الذين يتولون قيادة الاعمال و المهام الخيرية العائلية.

في حين يصعب تقدير الأعمال الخيرية، فإن العمل الخيري في دول الخليج يرتكز أساساً على الدافع الديني، إذ تمثل الزكاة وهي أحد أركان الإسلام تمثل الحد الأدنى الإلزامي للمساهمة الخيرية على الرغم من أن العطاء في دول مجلس التعاون الخليجي غالباً ما يتجاوز ذلك من خلال ممارسات الصدقة والأوقاف

على الرغم من كون الدوافع تطوعية من منظور ديني إلا أن المحسنين ولا سيما الأفراد والعائلات من أصحاب الثروات العالية غالباً ما ينظرون إلى العمل الخيري على أنه جزء من واجبهم في رد الجميل للمجتمع. في حين لا توجد تقديرات دقيقة يعتقد غالبية المحسنين والخبراء الذين قابلناهم في هذه الدراسة أن حجم هذا الشكل من العطاء يتجاوز بكثير الزكاة الإلزامية.

تعود جذور تقاليد العطاء الخليجية إلى ممارسات عائلية و محلية فلطالما كان العطاء في دول مجلس التعاون الخليجي شعيرة دينية و خدمة اجتماعية يحفزها "فعل الخير" و الحرص على الاجر و الثواب. و لقد كان صنع القرار المتعلق

بالعطاء و المنح يعتمد تقليدياً على تقييمات احتياجات المجتمع وفقاً للمعرفة والعلاقات الشخصية والحكم. تظل السرية والخصوصية قيماً مركزية و غالباً ما يحقق المزيد من العطاء المباشر بالسر الطمأنينة للمحسنين و يجعلهم يشعرون بمزيد من الثقة بشأن الاستخدام الفعال لأموالهم لتكون موافقة للتعاليم الشرعية و خالصة لوجه الله تعالى، و يتوجسون خيفة من وصول اموالهم الى مستحقيها عن طريق المنظومات الاجتماعية و الخيرية لا سيما بالنظر إلى المخاوف بشأن قدرات القطاع غير الربحي على التوثق و دراسة الحالات و المشاريع.

تؤدي التحولات بين الأجيال إلى **تطلعات متزايدة لتحقيق تأثير مستدام أكثر منهجية و طويل الأجل و تميل الأجيال الجديدة من المحسنين بشكل متزايد نحو نهج أكثر استراتيجية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للتحديات المجتمعية و التركيز على التأثير المنهجي المستدام طويل الأجل.**

أصبح هذا الجيل يدرك بشكل متزايد فوائد التركيز الاستراتيجي و تطوير نماذج العمل المبتكرة و الأداء المؤسسي الفعال القائم على الحوكمة المنضبطة و الشفافية و المساءلة، و تجذير العطاء في نظريات التغيير و احتضان الممارسات المبتكرة القائمة على التنافسية و قواعد السوق، مع تعزيز الإلهام و نماذج القدوة المرتبطة بتطبيقات القيادة المؤسسية.

يهيمن تمويل التعليم والصحة في قائمة اولويات الانفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي مع تركيز إضافي على حماية النسيج الاجتماعي من الفقر و البطالة و الظواهر السلبية المرتبطة بها، يدرك العديد من فاعلي الخير في دول مجلس التعاون الخليجي إمكانات التعليم والرعاية الصحية لتحسين الظروف والاكتفاء الذاتي للمجتمعات. علاوة على ذلك، يولي المجتمع الخليجي تقليدياً أهمية كبيرة للمعرفة والتعلم.

يميل فاعلو الخير في دول مجلس التعاون الخليجي إلى التركيز داخل دولهم و غالباً داخل مناطقهم و مدنهم. ومع ذلك يعمل

البعض في المنطقة العربية والاسلامية الأوسع وكذلك على الصعيد الدولي، بدافع من التعريفات الموسعة لمصطلح "المجتمع". على الرغم من التطلعات إلى التبرع للمجتمعات الاسلامية في دولها الاصلية كما هو شائع في الكويت مثلاً، فإن التعقيدات في العمليات عبر الحدود يمكن أن تكون عائقاً لمثل هذه التطلعات.

يسعى فاعلو الخير في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل متزايد إلى مواءمة العطاء مع أولويات الحكومة للتنمية الوطنية، و من السمات البارزة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي **الصلة بين قطاع العمل الخيري وأولويات الحكومة.** تضع برامج التحول الحكومي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي على مدى العقد القادم أهدافاً طموحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية و يمكن لأصحاب الأعمال الخيرية أن ينسقوا جهودهم ويتعاونوا حولها، لا سيما أولئك الذين يطمحون إلى إحداث تأثير طويل المدى. كما استفاد العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي من السياسات الحكومية والجهود التنظيمية الموجهة لتعزيز هذا القطاع ، مدفوعة بشكل أكبر بالأمثلة الإيجابية التي قدمتها الأسر الحاكمة.

تزايد الاهتمام بتطبيق مبادئ الابتكار وريادة الأعمال في العمل الخيري بشكل لافت و اعتمدت المؤسسات الخيرية الجديدة على نماذج خلاقة لتحقيق اهدافها الخيرية و التنمية مثل اقامة المنتديات التفاعلية و العصف الذهني الاستراتيجي و الهاكاثونات التنافسية و حاضنات و مسرعات المنشآت الناشئة.

و مع سعي المحسنين بشكل متزايد إلى أن يصبحوا أكثر استراتيجية و استدامة و أثراً في العطاء فان الاهتمام بتطبيق الابتكار وريادة الأعمال في برامج العطاء و العمل الخيري آخذ في التزايد المتسارع.

و يمكن أن يشمل ذلك تطبيق مبادئ الابتكار الاجتماعي السريع والتكيفي لتطوير الحلول التي تلبى بشكل أوثق احتياجات المجتمعات. أصبح الاهتمام في السنوات الخمس الاخيرة منصباً في جلب ممارسات جديدة مثل ريادة الأعمال الاجتماعية والحلول المستندة إلى السوق في مجال العمل الخيري و نماذج الاستثمار الاجتماعي و تطوير سلسلة القيمة



للسياسات العامة الداعمة للعمل الخيري و غير الربحي و تطبيقاته .

وستكون هذه التطورات واعدة إذا أمكن معالجة المعرفة والقدرة والحواجز الهيكلية.

تزايدت الرغبة في الحصول على البيانات وتقييم الأثر القائم على الأدلة، كما أن التركيز المتزايد على العمل الخيري الاستراتيجي يؤدي أيضًا إلى الرغبة في اتباع نهج أكثر قوة لتقييم التأثير الخيري. يقوم معظم المحسنين بتقييم تأثير عطائهم بشكل ما حتى لو كان ذلك بطريقة أقل منهجية. تسود المقاييس التي تركز على المخرجات حاليًا، ومع ذلك يتطلع المحسنون بشكل متزايد إلى قياس النتائج والأثر النهائي. إن معالجة نقص المعرفة والبيانات القوية هي مسارات رئيسية للتنمية لا سيما فيما يتعلق بكيفية تقييم الأثر طويل الأجل والمستدام.

شجعت جائحة كورونا على التفكير في الحاجة إلى تغيير منهجي، ففي حين أن التأثير طويل المدى للجائحة لم يظهر بعد، فهناك أمل في أن يكون الوباء قد أدى إلى زيادة الدافع لإجراء تحسينات منهجية من خلال لفت الانتباه إلى أهمية

تطوير بنية تحتية اجتماعية قوية في مجالات حيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم. كما توفر التحولات السلوكية الناشئة عن الوباء مثل التوسع في الرقمنة و العلاج عن بُعد فرصًا للابتكار.

تزايد الاهتمام بالتعاون والشراكات من خلال التطلعات المتزايدة بين فاعلي الخير للانخراط في التعاون من أجل إحداث تأثير أكبر. حتى الآن كان التعاون بين المؤسسات المملوكة لفاعلي الخير و المانحين وشركاء التنفيذ أكثر شيوعًا في حين أن التعاون بين المحسنين الافراد و المؤسسات المانحة و الداعمة أقل مما يتطلبه التحول المؤسسي للقطاع غير الربحي. تشكل عوامل مثل الافتقار إلى الرؤية والبيانات المتعلقة بالأنشطة الخيرية حواجز أمام تعاون أكبر. إن ظهور بعض شبكات العمل الخيري و تجمعات العمل الخيري و الوقفي و ملتقياتها و مؤتمراتها وتبادل المعرفة أمر واعد.

تعتبر القيود في المعلومات والمعرفة تحديات حقيقية و عقبات صعبة أمام تحقيق الأهداف الخيرية الاستراتيجية اذ يمثل انخفاض مستوى المعلومات والمعرفة لدعم العمل الخيري

الاستراتيجي تحديًا في المنطقة. لا يتعلق فقط بالبيانات حول المجتمعات المحتاجة وأنشطة العطاء لشبكة المحسنين و حسب، ولكن أيضًا بالمعرفة لدعم الابتكار في العمل الخيري الاستراتيجي ، مثل كيفية تقييم التأثير. و تستثمر بعض المنظمات بنشاط في تجميع البيانات للقطاع الذي يحتاج إلى مزيد من العمل.

لقد أصبح التناقض بين ثقافة المحافظة على الانماط التقليدية للعمل الخيري والحاجة إلى مزيد من الرؤية و تطوير العمل المؤسسي القائم على الحوكمة و الشفافية و الابتكار أكثر وضوحاً و قد وجدنا ان الاهتمام المتزايد بالعمل الخيري الاستراتيجي يؤدي إلى تعميق هذا الاختلاف حيث تتعارض الرغبة المتزايدة في الحصول على رؤى قائمة على البيانات مع التقاليد العميقة الجذور المتمثلة في التكتم والخصوصية. هذه التناقضات هي سمة فريدة من سمات العمل الخيري الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي. تعكس الاختلافات بين الأجيال و وجهات النظر حيال القضايا الاستراتيجية للعطاء الطبيعة الانتقالية للعمل الخيري في

مجلس التعاون الخليجي، مما أدى إلى ظهور التعقيدات التي يجب على فاعلي الخير التغلب عليها. و يحتاج المحسنون إلى إيجاد طرق للموازنة بين هذه الأبعاد المتناقضة.

تؤكد القضايا المتعلقة بتنمية القدرات البشرية المؤهلة للقطاع الخيري و الوقفي و اجتذاب المواهب على الحاجة إلى مزيد من الاحتراف. غالبًا ما دفعت المخاوف العامة حول قدرات وكفاءة و جدارة المنظمات غير الربحية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي فاعلي الخير إلى العمل بشكل منفرد و مباشر أكثر. كما توجد آراء متباينة في المجتمع الخليجي حول دور العمل الخيري في دعم الأهداف التنموية التي تتجاوز العطاء الخيري المتمثل بالصدقات و الإغاثة الخيرية. علاوة على ذلك كافح القطاع ليتم اعتباره وجهة جذابة للمواهب الشابة المؤهلة. ومع ذلك فقد بدأ العمل المؤسسي و المنهجي على بناء القدرات للمنظمات غير الربحية في الظهور بصورة واضحة.

يمكن للرقمنة أن تمكّن من دمج أكبر للمجتمعات والمانحين، حيث يتمتع مجتمع دول مجلس التعاون الخليجي بمستويات

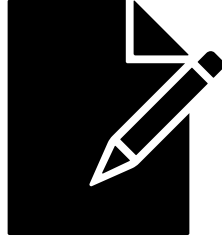
تنافسية و مبتكرة من الرقمنة وانتشار الإنترنت وهي حقيقة تغذيها البرامج التنموية الحكومية، توفر الرقمنة فرصاً لتعزيز و تطوير العمل الخيري مثل تمكين المزيد من الشمولية للمجتمعات والجهات المانحة، وزيادة المشاركة والوعي بالقطاع والمزيد من الكفاءة و تحسين استثمار و ادارة الموارد. ومع ذلك لا يزال استخدام التقنيات متفاوتاً بين المؤسسات العاملة في الفضاء الخيري و الوقفي في دول المجلس.

**تلوح في الأفق فرص واعدة لتعزيز التحول المؤسسي لتلبية الحاجة الملحة نحو نهج أكثر استراتيجية في العمل الخيري**

شهد العقد الماضي العديد من الجهود التي تبذلها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لإصلاح وتحسين الأطر التنظيمية لتحفيز نمو القطاع. ومع تزايد الرغبة في تبني المزيد من المناهج الإستراتيجية للعمل الخيري تنشأ فرص للبناء بشكل أكبر على هذا العمل مثل تعزيز الأطر التنظيمية للعمل الخيري لتلبية أشكال جديدة من ريادة الأعمال الاجتماعية الى تبني نماذج الابتكار الاجتماعي والنهج الأخرى القائمة على السوق.

■ ملخص البحث الخاص بالعمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي الي قامت به المركز العمل الخيري الاستراتيجي في جامعة كامبرج مع الترجمات من التقرير و ملاحقه و مصادره و التي تمت بالاستعانة بمنصة ترجمة آلية مع تصرف نسبي و ايضاحات اضافية وفق السياق اعتماداً على المعلومات التي حصل عليها كاتب المقال من تلك المصادر و لا سيما ملخص البحث الاصلي باللغة الانجليزية و قد قمت باعادة صياغة ملخص بعض الترجمات التي أضفتها على هذا البحث للاستفادة منه ضمن

مشروع ترجمة مليون كلمة نافعة حتى نهاية ٢٠٢٥م.



للاطلاع على التقرير في موقع جامعة كامبرج :

[/https://www.jbs.cam.ac.uk/insight/2022/how-philanthropy-in-the-gulf-is-focusing-on-long-term-impact](https://www.jbs.cam.ac.uk/insight/2022/how-philanthropy-in-the-gulf-is-focusing-on-long-term-impact)

ترجمة: المهندس عبدالله بن ابراهيم الرخيص

رئيس مجلس ادارة معهد المدينة

نائب رئيس مجلس التنمية الدولية في جامعة هارفارد

عضو مجلس ادارة معهد الادارة العامة

زميل مبادرة كلاي كريستنسن للابتكار

عضو مجلس مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة و الابداع

<https://www.hks.harvard.edu/centers/cid/about-cid/people/GDC>

